تقدير دالَّة الاستهلاك الكلِّي العراقية وقياس العوامل الأخرى المحدِّدة للإنفاق الإستهلاكي: دراسة استطلاعية في بغداد

رفاه شهاب أحمد الحمداني(*)
كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات
الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين ـ بغداد.

(*) البريد الإلكتروني: hamdani@yahoo.com.

مقدمة

منذ أن قرَّ جون مينارد كينز على أن السبب الرئيسي في أحداث عدم استقرار النشاط الاقتصادي يعود إلى تقلُّبات الإنفاق الاستثماري الخاص، الذي يعَدُّ أحد مكوِّنات بنود الإنفاق الكلي (الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الاستثماري)؛ والدراسات الاقتصادية تتوالى لدراسة العوامل المختلفة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي الممكن خلال الزمن. ولمّا كانت العوامل المسبِّبة للنمو الاقتصادي ستتجه إلى التغيير بنسب متفاوتة في المستقبل، فإنه من الضروري أن نتحقق من الكيفية التي يعمل بها هذا النظام الاقتصادي في ظل هذه الظروف.

ولمّا كان الطلب الاستهلاكي الخاص يُعَدُّ المكوِّن الأكبر من مكوِّنات الطلب الكلي ـ حيث يتراوح بين ٥٠ ـ ٧٠ بالمئة من الدخل في معظم الحالات ـ فإن التغيرات في هذا الإنفاق ستؤدي إلى إحداث آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي. وفي هذا البحث ستتم مناقشة العوامل التي تحدد الطلب الاستهلاكي في العراق، حيث سنتعرض إلى تقدير دالَّة الاستهلاك وهو ما يُطلَق عليها: العلاقة بين الاستهلاك والدخل.

لقد أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، إلا أن هناك العديد من العوامل الإضافية التي يمكن أن تؤثر في الطلب الاستهلاكي وهذه العوامل تتعلق بالتغيُّرات في أذواق المستهلكين؛ التغير في جاذبية السلع؛ التغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان... إلخ؛ حيث تؤدي هذه المتغيِّرات المختلفة إلى انتقال دالَّة الاستهلاك من مكانها. ومن الممكن أن تسجل تأثيراً واضحاً في ميل المستهلك وتوقعاته، وبالتالي في قراراته الاستهلاكية، أن قرار الاستهلاك يعتمد بالدرجة الأولى على الرغبة المقترنة بالقدرة الدخلية المتاحة له.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي عدا الدخل يصعب إدماجها ضمن النموذج الاقتصادي لقياس دالَّة الاستهلاك، ذلك لأن هذه العوامل عادة ما تتحقق نتيجة للتغير في العوامل السيكولوجية الخاصة بالمستهلك، أو نتيجة للتغير في السياسات الاقتصادية للحكومة. غير أن ذلك لا يقلل من أهمية استطلاع هذه الدوافع للمستهلكين واستكشافها لأن تفعيل الطلب الكلي يكمن في استثارة هذه الدوافع وتفسير توجهاتها.

واستناداً إلى ما تقدم فإن هذا البحث جاء ليقدر دالَّة الاستهلاك الكلي في محافظة بغداد ولتسليط الضوء على العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي مثل ميول المستهلك العراقي وتوقعاته في محافظة بغداد ودرجة التحضر والتوزيع العمْري للسكان، فضلاً عن أثر السلع الجديدة الاستهلاكية، وخاصةً السلع الكمالية التي تدخل الأسواق باستمرار، والتي يمكن إدراجها ضمن أنماط الاستهلاك؛ وبالتالي تأسيس منهج جديد لتحديد ميول الاستهلاك للمجتمع العراقي ككل ودوافعه.

إن مشكلة البحث تتمثل في عدم معرفة الميل الحدّي للاستهلاك لدى المستهلك العراقي (في بغداد)، وبخاصة لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣، نتيجة غياب مُسوح ميزانية الأُسرة، وظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها الشعب العراقي على وقْع العقوبات الدولية في الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣، وما ترتَّب

عليها من انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك للغالبية العظمى من السكان، وازدياد معدلات الفقر والحرمان. كما أن المرحلة اللاحقة لاحتلال العراق (٢٠٠٣ ـ ٢٠١١)، وفَّرت مساحة كبيرة من الانفتاح المنفلت على الأسواق الخارجية، وتوارد السلع من مختلف مناشئها، وهو ما لم يكن متاحاً سابقاً، نتيجة سيطرة الدولة على التجارة الخارجية وأولويات مواجهة الحصار. إن هذا الشره الاستهلاكي قد ألقى بتأثيراته على تغيُّر نمط الاستهلاك، للفرد والعائلة، ناهيك بالتأثر المتأتي من المحاكاة التي بدأت تأخذ دورها في المجتمع، وما ترتب على حركة العراقيين وإطلاعهم على أنماط الاستهلاك في الدول المجاورة.

تحقيقاً لهدف البحث، ستضم هيكلية البحث مبحثين؛ اختص **الأول** منها في تقدير دالَّة الاستهلاك الكلية العراقية للمواطن في محافظة بغداد واختبار العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي وتحليل وعرض نتائج الدراسة الميدانية التي سيتم التوصل إليها، في حين تناول المبحث **الثاني** التوصيات المقترحة بهذا الشأن للنتائج التي تم التوصل إليها.

تضمن البحث أسلوبين: **الأول** يشير إلى الأسلوب النظري الذي ارتكز على معطيات النظرية الاقتصادية الكلية، كمرجعية للأطر النظرية والمفاهيمية، وإخضاع نتائج القياس الاقتصادي، لمنطق النظرية الاقتصادية؛ و**الثاني** يمثل الجانب الميداني، حيث يتم إجراء دراسة استطلاعية لمعرفة الدخل الفردي المتاح للفئات الدخلية المختلفة، والتي تم افتراضها في الاستبانة، ومقدار الاستهلاك المناظر لكل فئة، بغية تقدير دالَّة الاستهلاك الكلية للمواطن العراقي في محافظة بغداد، والخصائص الشخصية لعيِّنة البحث، فضلاً عن تحديد سلوك المستهلك وميوله للاستهلاك. وقد اعتمدت الاستبانة المصممة لتغطية أهداف البحث، والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة وكما يلي:

المجموعة الأولى: تضم مجموعة الأسئلة التي تمثل الدخل الفردي للعيِّنة حيث قسم الدخل إلى تسع طبقات هي:

١ ـ مستوى الدخل الشهري (بالألف دينار): ١ ـ (أقل من ٢٥٠)؛ ٢ ـ (٢٥٠ ـ ٥٠٠)؛ ٣ ـ (٥٠٠ ـ ٧٥٠)؛ ٤ ـ (٧٥٠ ـ ١٠٠٠٠٠٠)؛ ٥ ـ (١٠٠٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠٠٠)؛ ٦ ـ (١٥٠٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠٠٠)؛ ٧ ـ (٢٠٠٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠٠٠)؛ ٨ ـ (٢٥٠٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠٠٠).

٢ ـ نسبة ما ينفَق على الاستهلاك: ٢٥ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة ـ ٦٠ بالمئة ـ ٧٠ بالمئة ـ ٨٠ بالمئة ـ ٩٠ بالمئة ـ ١٠٠ بالمئة.

المجموعة الثانية: وتضم مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى معرفة السلوكيات والميول المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي في مدينة بغداد مثل درجة التحضُّر والتوزيع العمْري للسكان ونوع الجنس، إضافة إلى الحالة الاجتماعية ونوع العمل، وكما موضح في أدناه:

١ ـ المجموعة الأولى (الجنس): ١ ـ ذكر؛ ٢ ـ أنثى.

٢ ـ المجموعة الثانية (الحالة الاجتماعية): ١ ـ أعزب؛ ٢ ـ متزوج.

٣ ـ المجموعة الثالثة (العمر): ١ ـ (١٨ ـ ٢٥)؛ ٢ ـ (٢٦ ـ ٣٠)؛ ٣ ـ (٣١ ـ ٣٥)؛ ٤ ـ (٣٦ ـ ٤٠)؛ ٥ ـ (أكثر من ٤٠).

٤ ـ المجموعة الرابعة: نوع العمل: ١ ـ موظف؛ ٢ ـ طالب؛ ٣ ـ تدريسي؛ ٤ ـ أعمال حرة؛ ٥ ـ عاطل من العمل؛

٥ ـ المجموعة الخامسة: تضم مجموعة من الأسئلة الخاصة بسلوك المستهلك:

أ ـ المجموعة الأولى (الأسئلة من ١ ـ ٥): لقياس السلوك الرشيد.

ب ـ المجموعة الثانية (الأسئلة من ٦ ـ ١٠): لقياس السلوك الاجتماعي.

ج ـ المجموعة الثالثة (الأسئلة ١١ ـ ١٥): لقياس السلوك النفسي.

د ـ المجموعة الرابعة (الأسئلة ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨): لقياس سلوك التعامل.

هـ ـ المجموعة الخامسة (السؤالان ١٩ ـ ٢٠): لقياس السلوك العاطفي.

وقد تم اعتماد المتغيرات الوهمية (Variables Dummy) لقياس سلوك الاستهلاك، إذ تم إعطاؤها الأوزان التالية: (كبير جداً = ٤)؛ (كبير = ٣)؛ (متوسط= ٢)؛ (قليل= ١)؛ (لا تؤثر= ٠).

ذهب البحث إلى استخدام البيانات المقطعية (Cross Section Data)، وهي البيانات الخاصة بكل دخل الأفراد واستهلاكهم خلال مدة معيِّنة (سنة واحدة هي عام ٢٠١٢) في محافظة بغداد. إن اختيار بيانات المقطعية التي تمثل الدخل لمجاميع الدخول التي اعتمدها البحث تعطي صورة واضحة عن كيفية اختلاف الاستهلاك عندما يختلف الدخل بين الأفراد وعند مستويات الدخول المختلفة. وقد اعتمد الأساس نفسه في تقدير دالَّة الاستهلاك الكلي على قياس دوافع الاستهلاك لدى المواطن البغدادي.

تم اختيار عيِّنة عشوائية حجمها ٩٠٠ مفردة وفقاً لأسلوب المعاينة الطبقية العشوائية (Stratified Random Sampling) حيث قَسّم عيِّنة المجتمع البغدادي إلى تسع طبقات استناداً إلى اختلاف الدخل فيها، لكون المجتمع البغدادي غير متجانس، وتم اختيار عيِّنة متساوية في كل طبقة مثلت بمئة مشاهدة، وقد بُذلت جهود لاختيار عدد متساوٍ من الذكور والإناث والعزّاب والمتزوجين؛ لتحديد أثر عدد كل منهم على نتائج البحث، ولم يكن ذلك ممكناً بالنسبة إلى العمر. وقد ساعد اختيار أسلوب الفئات لمستوى الدخل على تحقيق التمثيل الحقيقي لمستوى الدخل المتباين في المجتمع، وعلى تسهيل إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية عليه في تقدير دالَّة الاستهلاك الكلي. وترتيباً على ما تقدم فقد اشتملت مفردات الاستبانة على ٥٠ مفردة تمثل الأسئلة التي تحقق هدف البحث. ويمكن أن نوضح خصائص العيِّنة وتثبيت أسلوب اختيار العيِّنة كما هو مشار في الجدول الرقم (١).

الجدول الرقم (١)

أسلوب اختيار العيِّنة وخصائصها

البيان / الخصائص	التكرار المطلق	التكرار النسبي (بالمئة)	المجتمع الصاعد
الجنس			
ذكر	٥٠	٠,٥	٠,٥
أنثى	٥٠	٠,٥	١
الحالة الاجتماعية			
أعزب	٥٠	٠,٥	٠,٥
متزوج	٥٠	٠,٥	١
العمر			
١٨ ـ ٢٥	٢٠	٠,٢	٠,٢
٢٦ ـ ٣٠	٢٠	٠,٢	٠,٤
٣١ ـ ٣٥	٢٠	٠,٢	٠,٦
٣٦ ـ ٤٠	٢٠	٠,٢	٠,٨
أكثر من ٤٠	٢٠	٠,٢	١
مستوى الدخل			
أقل من ٢٥٠	١٠٠	٠,١١	٠,١١
٢٥٠ ـ ٥٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٢٢
٥٠٠ ـ ٧٥٠	١٠٠	٠,١١	٠,٣٣
٧٥٠ ـ ١٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٤٤
١٠٠٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٥٥
١٥٠٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٦٦
٢٠٠٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٧٧
٢٥٠٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٨٨
أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٠,١١	٠,٩٩
	٢٠	٠,١١	١
نوع العمل			
موظف	٢٠	٠,٢	٠,٢
طالب	٢٠	٠,٢	٠,٤
تدريسي	٢٠	٠,٢	٠,٦
أعمال حرة	٢٠	٠,٢	٠,٨
عاطل من العمل	٢٠	٠,٢	١

يتضح من الجدول أن خصائص عيِّنة البحث تشير إلى أن حجم العيِّنة كان متساوياً لكل مفردات الاستبانة، وخصوصاً إلى مفردة الذكور والإناث والمتزوجين والعزّاب فضلاً عن نوع العمل الذي كان الاختيار بصورة عمدية كما أشير إليه أعلاه.

الدراسات السابقة: يعد موضوع تقدير دالَّة الاستهلاك في العراق من المجالات الخصبة التي تناولها الكثير من الباحثين وسيتم استعراض بعض أهم الدراسات الميدانية وهي:

ـ الدراسة التي قدمها د. سعد عجيل شهاب ود. هيثم طه يوسف (٢٠٠٩): «استخدام المتغيرات الصمّاء وتحويل القوى في معالجة تشوُّه البيانات مع التطبيق على دالة الاستهلاك في العراق (١٩٧٠ ـ ١٩٩٥)»؛ يهدف البحث إلى بناء أنموذج لدالَّة الاستهلاك تتفق مع النظرية الاقتصادية من خلال سلسلة من المعالجات الإحصائية للبيانات بحيث لا تتقاطع مع النظرية الإحصائية. ويفترض البحث أن استخدام المتغيرات الصماء وتحويل القوى يساهمان في تحقيق مطابقة جيدة للدالَّة المقدرة على البيانات. وتم الاستنتاج أن استخدام المتغيرات الصمّاء نجح في إعداد المتغيرات التوضيحية للتفسير وحقق مطابقة افضل.

ـ الدراسة التي قام بها د. مظهر محمد صالح (٢٠١٢): «ثروة العراق المالية: بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية»؛ إن الغرض من الدراسة هو تحليل السياسة المالية العراقية منذ ٢٠٠٣ التي احتضنت نصف قوة العمل العراقية في وظائف طغى عليها الطابع الخدمي شبه المنتج الذي موَّلته إيرادات النفط العالية القيمة لكي تتحول في الغالب إلى مدفوعات أجرية ومساعدات وإعانات تحت عناوين: ضعيفة الإنتاجية؛ واطئة المردود؛ لم تبتعد عن نزعاتها الاستهلاكية التي اشتدت لتعويض حرمان الماضي وبنيت على قيم ومنتجات استهلاكية جديدة في محاكاة عالية لمنتجات أسواق العولمة، والتي انسجمت في الوقت نفسه مع إعادة بناء الطبقة الوسطى (الوظيفية) وبناء طرازات استهلاكية وأنماط معيشة تحاكي النزعات الاستهلاكية المستحدثة أو المحدَثة وبشكل لم يسبق له نظير في التاريخ الاستهلاكي للعراق. وقد توصل إلى أن الاقتصاد العراقي يقع بين مفارقتين اقتصاديتين هما: المفارقة **الأولى**، نتاج الاقتصاد السياسي للحرب والحصار على مدى أكثر من ثلاثة عقود، والتي عملت على خلق سلسلة وسطاء تجاريين إقليميين آلت إلى امتصاص فوائض مالية مهمة في تحصيل سلع وخدمات يوفرها المنشأ الوسيط في الغالب، ما جعل ثمة تجذراً تجارياً ومصالح مشتركة وروابط قوية تقود السوق العراقية نحو أسواق الإقليم. و**الثانية**، هي المفارقة اللصيقة بعوائد النفط وارتباطها بسلوك الموازنة العامة التي تحولت من نمط استهلاكي حربي إلى نمط استهلاكي جديد يختلط فيه الخبز مع تدهور الكفاية الاقتصادية ومصادرة التنمية الحقيقية للبلاد في اتجاهات غامضة ارتهن فيها الاقتصاد العراقي في نهاياته في التجارة الاستهلاكية والتطورات الإقليمية.

ـ الدراسة التي قام بها د. مهدي العلاق ونجلاء علي مراد (٢٠١٣): «اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق»؛ ويهدف البحث إلى تحليل الأنماط الاستهلاكية في العراق وتحديد أولويات الإنفاق العائلي على المجاميع السلعية الرئيسة والخدمات من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام ٢٠٠٧ باستخدام بعض الأساليب الإحصائية في التحليل. وقد توصلت

الدراسة إلى انخفاض نسبة الإنفاق على المواد الغذائية وتَوجُّه الأُسر نحو اقتناء سلع وخدمات غير غذائية. غير أن النسبة الكبيرة منها تعود إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على مجموعة الوقود والسكن لارتفاع أسعارها.

أولاً: تقدير دالَّة الاستهلاك الكلية (في بغداد)

من أجل تقدير دالَّة الاستهلاك والعوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي، فقد تمت الاستعانة بالاستبانة الموجودة في الملحق لمعرفة مقدار دخْلهم الشهري ضمن الفئات المختارة في الاستبانة، ومقدار استهلاكهم وحاجات المستهلك وأهدافه من خلال سؤالهم مباشرة عنها. إذ إن الميول ما هي إلا عبارة عن بناء فرضي لا يمكن لمسه ولا يمكن ملاحظته بسهولة؛ لذلك تم اختيار أسلوب التقرير أو الإقرار الذاتي لتحقيق هدف البحث. وفي ضوء ذلك، فإن هذا المبحث يضم أربعة مطالب: اختص **الأول** بدراسة توزيع الدخل ونسبة استهلاك المواطن من دخله الشهري مراعين فيها دراسة العوامل المؤثرة كالجنس ونوع العمل والحالة الاجتماعية. أما المطلب **الثاني** فإنه يعالج دراسة ميول الاستهلاك ميدانياً وقياسها، في حين جاء المطلب **الثالث** ليقيس دورة الاستهلاك حسب الأعمار، أما **الرابع** فيعالج تقدير دالَّة الاستهلاك الكلية للمستهلك في محافظة بغداد.

١ ـ المطلب الأول: عرض نتائج توزيع الدخل

ـ يتضح من الجدول الرقم (١) الذي يبين النسبة المئوية للاستهلاك حسب الجنس وأعمار المستهلكين المناظرة له أن الفئات العمرية جميعاً ـ لكلا الجنسين ـ تنفق ١٠٠ بالمئة من دخولها للاستهلاك، للفئات الدخْلية من ٢٥٠ ألفاً فما دون لغاية (٧٥٠ ـ مليون) دينار عراقي وتبدأ بالانخفاض لتصل إلى ٨٠ بالمئة للدخول (١,٥ مليون ولغاية ٢,٥ مليون دينار) ثم تنخفض هذه النسبة لغاية ٧٠ بالمئة للدخول العالية وهي من ٢,٥ مليون دينار فأكثر.

ـ يتضح أيضاً من الجدول إياه أن كِلا الجنسين (الذكور والإناث ذوي الدخول القليلة) يستهلكون ١٠٠ بالمئة من دخولهم الشهرية ما عدا حالتين شاذتين وهما: الحالة **الأولى** الذكور ذوو الأعمار ما بين ١٨ ـ ٢٥، والذين يتراوح دخلهم بين ٧٥٠ ألف دينار ولغاية المليون، ينفقون ٩٠ بالمئة من دخولهم. وهذا قد يشير إلى قلة التزاماتهم الاجتماعية فضلاً عن أن متطلبات حياتهم أقل من غيرهم ذوي الفئات العمرية الأخرى. أما الحالة الشاذة **الأخرى** فهي الفئة العمرية ٣١ ـ ٣٥ للدخل نفسه (٧٥٠ ألف دينار ولغاية المليون) حيث بلغت ٧٠ بالمئة من دخْلهم الشهري. وقد يُعزى هذا السبب إلى طبيعة هذه الفئة العمرية برغبتها في الادخار للحصول على سلع معمرة (كالسيارات) وتوفير المبالغ لالتزامات اجتماعية (كالزواج)؛ استناداً إلى المقابلة الشخصية مع أصحاب هذه الفئة. أما لدى الإناث فقد كانت هناك حالة شاذة واحدة فقط هي للفئة العمرية نفسها (١٨ ـ ٢٥) إذ بلغت نسبة استهلاكهم ٩٠ بالمئة، ما يشير إلى رغبتهن في الإنفاق أكثر من الذكور.

الجدول الرقم (٢)

النسبة المئوية للاستهلاك حسب الجنس وأعمار المستهلكين

الاستهلاك / الدخل	أقل من ٢٥٠	٢٥٠ ـ ٥٠٠	٥٠٠ ـ ٧٥٠	٧٥٠ ـ ١٠٠٠٠٠٠	١ ـ ١,٥ مليون	١,٥ ـ ٢ مليون	٢ ـ ٢,٥ مليون	٢,٥ ـ ٣ ملايين	أكثر من ٣ ملايين
الذكور									
١٨ ـ ٢٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	٧٠	-	-	-	-
٢٦ ـ ٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	-	-	-
٣١ ـ ٣٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٠	٨٠	٨٠	٨٠	-	-
٣٦ ـ ٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٨٠	٨٠	٧٠	٧٠
اكثر من ٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٨٠	٨٠	٧٠	٧٠
المتوسط	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٢	٧٧,٥	٨٠	٨٠	٧٠	٧٠
الإناث									
١٨ ـ ٢٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	٩٠				
٢٦ ـ ٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	٨٠		-	-
٣١ ـ ٣٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٨٠	٨٠		
٣٦ ـ ٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٨٠	٨٠	٧٠	٧٠
أكثر من٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٨٠	٧٥	٧٠	٧٠
المتوسط	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٤	٨٠	٧٨,٣	٧٠	٧٠
متوسط المتوسطات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠,٧٥	٨٠	٧٩,١٥	٧٠	٧٠

ـ من خلال الجدول الرقم (٢) الذي يمثل فئات الدخل وكمية الاستهلاك يمكن أن نرسم الشكل البياني الرقم (١) التالي ليمثل علاقة الدخل بالاستهلاك للعيِّنة المدروسة فيتضح لنا ما يلي:

أن شكل الدالَّة يشير إلى أن الفئات الدروسة من الدخل وما يناظرها من استهلاك يمر بمرحلتين: **أولاهما**، أن الاستهلاك يكون مساوياً للدخل حيث (y=c) للفئات الدخْلية من (٢٥٠ ألفاً فما دون) ولنهاية فئة (٧٥٠ ألفاً ـ مليون). لذلك فإن شكل الدالَّة أدناه يزداد بمعدلات متزايدة. أما المرحلة **الثانية** من الدالَّة فيدل على أن الاستهلاك يزداد ولكن بمعدلات متناقصة، أي أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه نحو الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل. ولربما لو درسنا الفئات الدخلية الأعلى لكانت دالَّة الاستهلاك أكثر وضوحاً.

الشكل الرقم (١)

الاستهلاك كدالَّة للدخل للعيِّنة المدروسة

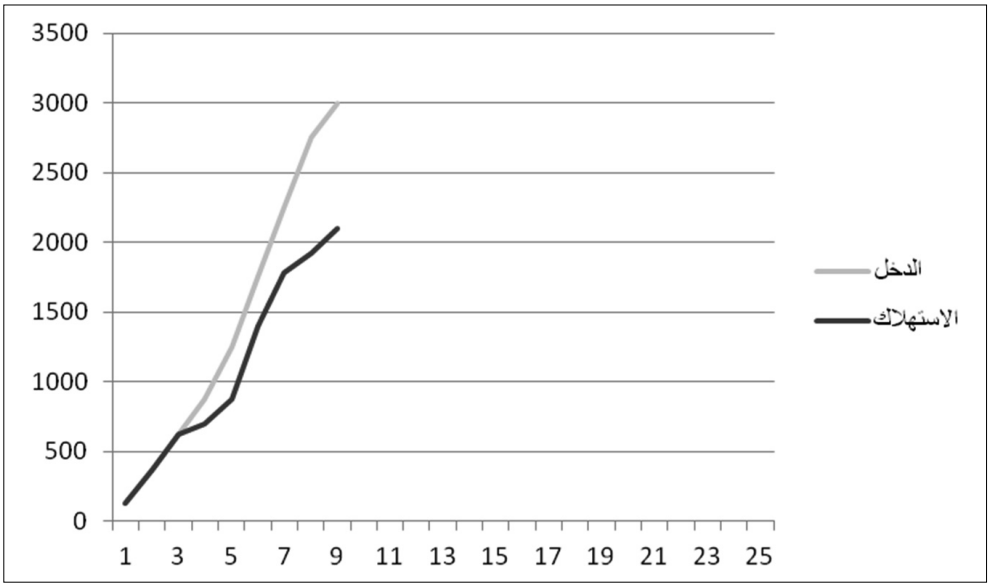

ـ **نوع العمل**: أوضحت البيانات المشاهدة للعيِّنة المدروسة أن الفئات الدخلية تمثل العاملين الذين يحصلون على دخل من عملهم. أما فقرة العاطلين من العمل الواردة في الاستبانة فقد أوضحت أنهم لا يتملكون أي دخل لإنفاقه على الاستهلاك، فضلاً عن عدم وجود رواتب إعانة اجتماعية لهم؛ لذلك فان إنفاقهم يتم نتيجة مساعدة العائلة لهم، وفي حالة عدم إعانة العائلة فقد يضطر المستهلك العاطل من العمل إلى العمل بوظائف دنيا من دون النظر إلى تناسبها مع اختصاصه أو درجة تحضُّره ولكن فقط لسد الرمق، وبذلك لا يمكن اعتباره من العاطلين من

العمل، وينتقل بذلك في الاستبانة نحو الدخل الأقل من ٢٥٠ ألفاً. لذلك لا يمكن أن تُعَد هذه البيانات لتمثل حد الكفاف، ومن هنا نستنتج أن دالّة الاستهلاك المدروسة والمشاهدة تبدأ من نقطة الأصل ولذا فقد تم تلوين الدالّة بلون مختلف من نقطة الأصل ولغاية النقطة على الشكل البياني (١٢٥,١٢٥).

الجدول الرقم (٣)

فئات الدخل المدروسة ونظيرتها كمية الاستهلاك

فئات الدخل	مركز الفئة (بالألف دينار)	الاستهلاك (بالألف دينار)
اقل من ٢٥٠	١٢٥	١٢٥
٢٥٠ ـ ٥٠٠	٣٧٥	٣٧٥
٥٠٠ ـ ٧٥٠	٦٢٥	٦٢٥
٧٥٠ ـ ١٠٠٠٠٠٠	٨٧٥	٧٠٠
١٠٠٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠	٨٧٥
١٥٠٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠٠٠	١٧٥٠	١٤٠٠
٢٠٠٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠٠٠	٢٢٥٠	١٧٨٠,٨٧٥
٢٥٠٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠٠٠	٢٧٥٠	١٩٢٥
أكثر ٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٠٠
المتوسط الحسابي	١٤٤٤,٤	١١٠٠,٦

٢ ـ المطلب الثاني: عرض نتائج قياس سلوك الاستهلاك

من أجل تحديد سلوك المستهلك وفقاً لآراء العيِّنة جرى احتساب المعدل الموزون لآراء العيِّنة وفق الميزان المعتمد في الاستبانة. كما جرى احتساب الانحراف المعياري كمقياس من مقاييس التشتت لتحديد مستوى تشتت آرائهم كما في الجدول الرقم (٤)، ثم تم احتساب اختبار (F) لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية في الجدول الرقم (٥).

الجدول الرقم (٤)

معدّلات سلوك الاستهلاك مرتّبة حسب أنواع السلوك ومعدّلاتها الموزونة

	السلوك	المعدل الموزون	الانحراف المعياري
	السلوك الرشيد		
١	ما مدى تأثير سعر السلعة في الدخل؟	٢,٦	١,٣
٢	ما هي أهمية السلعة للمستهلك؟	٣,٤	٠,٨٤
٣	سمات السلعة: مثل سهولة الاستخدام للسلعة	٣,١	٠,٨٤
٤	مدى توافر خدمات ما بعد البيع مثل توافر الصيانة وقطع الغيار	١,٦	٠,٩٥
٥	مميزات السلعة مثل طول فترة استخدام السلعة	١,٦	٠,٨٤٩
	الوسط الحسابي	**٢,٤٦**	**٠,٩٥٤**
	السلوك الاجتماعي		
٦	ما هو تأثير المستوى الاجتماعي الذي يعيش فيه المستهلك؟	٢,٨	٠,٧٨٨
٧	ما هو تأثير الطبقات الاجتماعية الأخرى في عملية الشراء والاستهلاك؟	١,٤	٠,٨٥
٨	مدى تأثير القيم والعادات الاجتماعية في الاستهلاك	٣,٢	٠,٩٤
٩	تأثير الموضة والاتجاهات العالمية لها في اتخاذ قرار الاستهلاك	٢,٦	١,٠٦
١٠	تأثير آراء الأصدقاء في اتخاذ قرار الاستهلاك	١,٢	١,٢٢٩
	الوسط الحسابي	**٢,٢٤**	**٠,٩٧٣**
	السلوك النفسي		
١١	ما مدى إرضاء الكبرياء والطموح والتفاخر عند شراء السلعة؟	٠,٨	١,٠٣
١٢	ما هو تأثير الحالة النفسية مثل الفرح والحزن في الاستهلاك؟	٢,٠	٠,٨٨
١٣	هل للرغبة في التسلية من تأثير نفسي في الاستهلاك؟	٠,٨	١,٢٨
١٤	هل للرغبة في الإبداع من تأثير في الاستهلاك؟	٢,٥	١,١٣
	الوسط الحسابي	**١,٥٢٥**	**١,٠٨**
	سلوك التعامل		
١٥	مدى تأثير طريقة عرض السلعة في عملية الاستهلاك.	٢,١	١,٣٧
١٦	ما هو تأثير حرية اختيار السلعة دون أخرى في الاستهلاك؟	٢,٦	٠,٩٦٦
١٧	ما مدى تأثير نوع الخدمة المقدمة من قبل صاحب المحل في قرار الاستهلاك؟	٢,٥	١,١٧٨
١٨	ما هو تأثير السمعة التجارية للمحل في قرار الشراء والاستهلاك؟	٢,٤	١,٢٦
	الوسط الحسابي	**٢,٤**	**١,١٩٣**
	السلوك العاطفي		
١٩	هل هناك أثر للتعاطف مع البائع في عملية الاستهلاك؟	١,٦	١,٣
٢٠	ما مدى تأثير الاقتداء ببعض الأشخاص عند الشراء؟	١,٥	١,٣٥
	الوسط الحسابي	**١,٥٥**	**١,٣٢٥**

يتبين من الجدول الرقم (٤) أن:

أ ـ جاء سلوك المستهلك الرشيد في مقدمة السلوك التي تحصل على اهتمام المستهلك العراقي في محافظة بغداد، إذ حصل الوسط الحسابي لهذه الميول على أعلى وسط حسابي (٢,٤٦) بين بقية ميول الاستهلاك الأخرى وبأقل درجة انحراف معياري قدره (٠,٩٥٤)، وهو ما يشير إلى تجانس آراء العيِّنة إزاء أولويات السلوك الرشيدة في تحريك الطلب الاستهلاكي. وهذا بدوره، يشير إلى تحقق فرضية النظرية الاقتصادية بأن سلوك المستهلك هو سلوك رشيد كما تحقق الفرضية الأولى في البحث التي أشارت إلى أن المستهلك العراقي رشيد في سلوكه للاستهلاك، وأن قراراته تتجه نحو العقلانية بسبب تغيُّر الوضع الاقتصادي بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣.

ب ـ يتبين من الجدول إياه أن المستهلك العراقي ضمن سلوكه الرشيد في عملية شراء السلعة يضع أهمية السلعة بالدرجة الأولى في ترتيب الميول الرشيدة للمستهلك؛ فقد حصل هذا العامل على أعلى معدل موزون بين عناصر مجاميع الميول الخمسة إذ يبلغ (٣,٤) وبأعلى تجانس بين آراء أفراد العيِّنة إذ كان معدل الانحراف المعياري (٠,٨٤). ويمكن أن يفسر اقتصادياً أن الشعب العراقي عانى الحصار لمدة ثلاث عشرة سنة تأكلت فيه كل مدخراته وعانى الحرمان لمواكبة التطور والموضة اللذين رافقا إنتاج السلع المختلفة.

ج ـ إن المرتبة الثانية في ترتيب السلوك الرشيد كانت سهولة استخدام السلعة، ما يشير إلى أن المستهلك العراقي ـ بجميع طبقات المجتمع ـ يرغب في مواكبة التطور للسلع المتاحة في السوق نتيجة الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣، ويرغب في السلع التي تلبي رغباته من حيث سهولة الاستخدام وبعيدة من التعقيد.

د ـ أما المرتبة الثالثة فقد جاءت من مقارنة سعر السلعة مع الدخل، إذ حصل على معدل ٢,٦ وبانحراف معياري يمثل الأكبر ضمن المجموعة الرشيدة وقدرها (١,٣). يعود السبب في ذلك إلى تباين آراء العيِّنة وتشتتها بهذا الخصوص. ولما كان قرار الاستهلاك (الطلب) يعتمد على سعر السلعة والرغبة في الشراء، وحيث كانت الرغبة مرجحة على سعر السلعة، كان لا بد من استقراء للبيانات المجمعة من الاستبانة؛ فاتضح أن هناك سلوكاً غير رشيد لذوي الدخول القليلة حيث شكلت نسبة ٢٠ بالمئة من مجموع الدخول لا يتأثرون بسعر السلعة رغم انخفاض دخلهم، ولتفسير هذا السلوك اقتصادياً، نقول إن الاستهلاك للدخول القليلة يتبع قانون إنجل؛ أي استهلاكهم للسلع الغذائية الرديئة ولرغبتهم في تلبية حاجتهم للبقاء والحياة فإنهم مضطرون إلى القبول بأسعار تلك السلع من غير أن يكون لهم الخيار في مقارنة الدخل بسعر السلع، ولكن نشاهد أن أصحاب الدخول الأعلى وهم الدخول المتوسطة ينطبق عليهم فرضيات النظرية الاقتصادية، وهم يشكلون ٦٠ بالمئة من مجموع الدخول المدروسة ضمن العيِّنة، أما الـ ٢٠ بالمئة المتبقية من العيِّنة المدروسة فكانت تمثل الدخول العالية، وهي أيضاً لم تتأثر بسعر السلعة مقارنة بدخولهم.

هـ ـ من ناحية أخرى، اتضح لنا أن ٢٠ بالمئة من النساء المتزوجات لا يتأثرن بسعر السلعة عند الشراء (عند أصحاب الدخول الواطئة)، بينما الذكور يشكلون ٨٠ بالمئة من الذين لا يتأثرون بأسعار السلعة عند مقارنتها بدخولهم الواطئة.

و ـ من الجدول الرقم (٤) أيضاً، يتبين أن مجموعة سلوك التعامل تأتي في المرتبة الثانية بين الميول التي تقود المستهلك بوسط حسابي قدره (٢,٤) وبانحراف معياري قدره (١,١٩٣) حيث إن عناصر العيِّنة وضعوا «حرية اختيار السلعة» في مقدمة اختيارهم وهذا ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي في أن المستهلك يرغب في شراء السلعة دون تدخل أو فرض من جهة أخرى؛ لذلك فقد كان المعدل الموزون (٢,٦) وبانحراف معياري قدره (٠,٩٦٦). أما المرتبة الثانية فقد جاءت نوع الخدمة المقدمة من قبل صاحب المحل، إذ إن التعامل مع المستهلك والخدمة الجيدة للعميل تكاد تكون نصف عملية البيع وخصوصاً للمستهلك العراقي الذي خرج من نظام اشتراكي وسيطرة الدولة على معظم منافذ البيع ويتوق إلى الانفتاح الاقتصادي والتحرر في عملية البيع والشراء.

أما عن عرض السلعة والسمعة التجارية، فإن التسلسل المنطقي الذي وردت به يشير إلى جانب إيجابي في دقة إجابة العيِّنة، إذ حصلت السمعة التجارية على معدل موزون قدره (٢,٤) وبانحراف معياري ١,٢٦؛ بينما عرض السلعة حصل على ٢,١ وبانحراف معياري قدره ١,٣. ومن الملاحظ أن عرض السلعة حصل على أقل معدل موزون في دوافع التعامل! ويمكن أن يرجع السبب إلى أن معظم البائعين ما زالوا يركزون على ما تقدمه السلعة للمستهلك دون الاهتمام بمدى انسجام هذه السلعة مع حقيقة ما تقدمه للمستهلك.

ز ـ ما يثير الانتباه هو أن السلوك الاجتماعي جاء في المرتبة الثالثة من بين ميول الاستهلاك للمستهلك العراقي في محافظة بغداد، إذ كان المعدل الموزون (٢,٢٤) وبانحراف معياري قدره ٠,٩٧٣، وهو ما يشير إلى تجانس آراء العيِّنة. ومن بين مجموعات الميول الاجتماعية تأتي مجموعة «تأثير القيم والعادات الاجتماعية» في المرتبة الأولى؛ حيث كان المعدل الموزون ٣,٢ وبانحراف معياري ٠,٩٤ وهو ما يشير إلى أن المستهلك يعطي أخلاقيات المجتمع وقيمه وعاداته مؤشراً مهماً عند عملية التفكير في الشراء والاستهلاك.

أما المرتبة الثانية فقد كانت لمجموعة «المستوى الاجتماعي الذي نعيش فيه»، إذ بلغ المعدل الموزون ٢,٨ وبانحراف معياري قدره ٠,٧٨٨ بما يعني أن آراء العيِّنة منسجمة حول هذا الدافع. ومن الملاحظ أن أكبر نسبة تم الحصول عليها لدى فئة ٣١ ـ ٣٥ و٣٦ ـ ٤٠ لدى الإناث والذكور على حد سواء وتبلغ ٨٠ بالمئة من اهتمامهم بهذا الدافع، وتليها الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٥ للذكور والإناث إذ بلغت ٧٠ بالمئة. ويتضح أن المستهلك أخذ يهتم بالمرتبة الثانية ويتأثر بالطبقات الاجتماعية وهذا مؤشر لسلوك المستهلك العراقي جدير بالاهتمام. أما العامل الثالث الذي جاء بفارق قليل عن المستوى الاجتماعي وهو التأثر بالموضة والاتجاهات العالمية التي بلغت ٢,٦ وبانحراف معياري ١,٠٦ وهذا التأثر نتيجة الانفتاح الاقتصادي للعراق بعد ٢٠٠٣ وتأثير العولمة في المستهلك العراقي.

ح ـ مجموعة السلوك العاطفي والنفسي جاءت بمعدلين موزونين ١,٥٥ ـ ١,٥٢٥ على التوالي وبانحرافين معيارين متقاربين ١,٣٢٥ و١,٠٨ على التعاقب. وإذا كانت ميول الاستهلاك العاطفية تدفع المستهلك إلى شراء السلعة بلا التحقق من نتائج عملية الشراء، حيث نجد أن التعاطف مع البائع والاقتداء بالآخرين حصلا على نتائج متقاربة، أما مجموعة السلوك النفسي فإنها تشير إلى أن فئة الرغبة في الابتداع حصلت على أعلى معدل موزون وهو ٢,٥ وبانحراف معياري قدره ١,٠٨ بما يعني رغبة المستهلك في التمييز في الاستهلاك. وهنا يقع المستهلك تحت طائلة دعاية أو إعلان السلع التي تخضع تحت فروض العولمة.

ط ـ ولغرض اختبار تباين سلوك المستهلك بتباين متوسطات الميول تم اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتوسطات السلوك الاستهلاكي واستخراج قيمة (F) وكانت النتائج كما في الجدول الرقم (٥) أدناه:

الجدول الرقم (٥)

نتائج تحليل (ANOVA) لمتوسطات سلوك المستهلك العراقي (في بغداد)

Source	df	Ss	Ms	F
Treatments	4	6863.18	1715.75	66.24
Error	45	1270.8	25.9	
Total		**8133.98**		

يتضح من الجدول الرقم (٥) أن (f) المحسوبة تساوي ٦٦,٢٤ وهي أكبر من (f) الجدولية بمستوى ٥ بالمئة و١ بالمئة ودرجة حرية ٤ و٤٩. إننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم (أي تساوي المتوسطات الحسابية) وأن هناك فروقاً معنوية بين المتوسطات وأنهم مختلفون إحصائياً في سلوكهم الاستهلاكي بعضهم عن بعض.

٣ ـ المطلب الثالث: دورة الاستهلاك حسب الأعمار

لدراسة سلوك المستهلك حسب الفئات العمرية للعيِّنة المدروسة فقد تم دراسة الفئة العمرية ونسبة الاستهلاك من دخل المواطن العراقي في محافظة بغداد حيث تراوحت النسب بين الصفر والمئة بالمئة من الدخل. أما الفئات العمرية فقد توزعت على خمسة مجاميع هي (١٨ ـ ٢٥)، (٢٦ ـ ٣٠)، (٣١ ـ ٣٦)، (٣٦ ـ ٤٠)، (أكثر من ٤٠ سنة). لقد تم الحصول على النتائج التالية في الجدول الرقم (٦) الذي يمثل نسب الاستهلاك من دخل المواطن حسب الفئات العمرية.

الجدول الرقم (٦)

نسب الاستهلاك من الدخل الفردي للعيِّنة المدروسة ونظيرتها الفئة العمرية

الفئات العمرية	متوسط نسب الاستهلاك من الدخل للعيِّنة	نسبة الاستهلاك من الدخل للعزّاب الذكور والإناث		نسبة الاستهلاك من الدخل للمتزوجين
١٨ ـ ٢٥	٧٠	٦٠	٩٠	ـ
٢٦ ـ ٣٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٣١ ـ ٣٥	٩٠	٩٠	٩٠	١٠٠
٣٦ ـ ٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
فوق ٤٠	٧٠	٧٠	ـ	٧٠

يتضح من الجدول الرقم (٦) أن هناك فروقاً في نسب الاستهلاك من الدخل الفردي اعتماداً على الوضع الاجتماعي أو الجنس، حيث يؤدي هذان المتغيِّران المتمثلان بحالة المواطن ـ سواء أكان أعزب أم متزوجاً أم ذكراً أم أنثى ـ دوراً فاعلاً في نسبة الإنفاق الاستهلاكي. وفي ضوء ذلك تم اعتماد هذين المتغيرين ضمن هذا الجدول الذي جاء مكملاً وأكثر تعمقاً وتوضيحاً مما جاء في الجدول الرقم (٢) الذي يبين النسبة المئوية للاستهلاك حسب الجنس وأعمار المستهلكين وما يناظره من نسب الاستهلاك.

ومن أجل توضيح الصورة لدورة الاستهلاك للمواطن العراقي استناداً إلى فئاته العمْرية، فقد تم رسم تلك العلاقة بينهما كما هو موضّح في الشكل الرقم (٢).

الشكل الرقم (٢)

دورة الاستهلاك حسب الفئات العمْرية لمواطني محافظة بغداد ونظيره متوسط نسبة الاستهلاك من الدخل الفردي للعيِّنة المدروسة

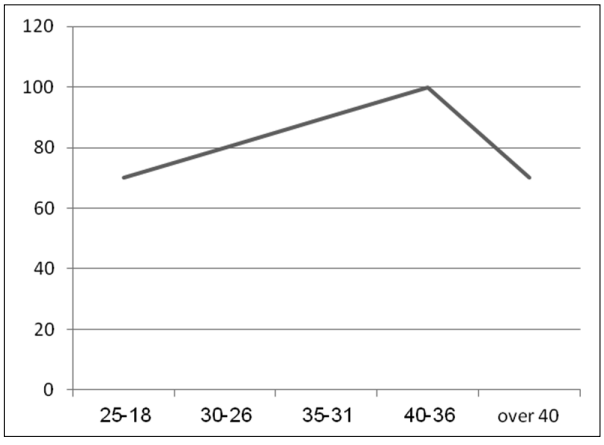

نستنتج من دراسة الجدول الرقم (٦) والشكل البياني الرقم (٢) أن المواطن العراقي يبدأ بنقطة الشروع التي تمثل تخصيص ٧٠ بالمئة من دخله للإنفاق الاستهلاكي عند الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٥ وهي أقل نسبة في الإنفاق الاستهلاكي، ثم يبدأ بالتزايد حتى يصل إلى أعلى نسبة له وهو ١٠٠ بالمئة في الفئة العمرية ٣٦ ـ ٤٠ ثم تنخفض إلى ٧٠ بالمئة عند الفئة العمرية ٤٠ فما فوق. ونلاحظ أن شكل الدالَّة منحنى محدّب حيث يصل إلى أعلى نقطة له في الاستهلاك وهي الفئة العمرية ٣٦ ـ ٤٠ سنة.

أما دراسة الإنفاق الاستهلاكي للذكور والإناث العزّاب فقد أظهرت تباين نسب الإنفاق الاستهلاكي لهما في الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٥) حيث كانت لدى الذكور ٩٠ بالمئة، بينما عند الإناث ٦٠ بالمئة. وقد يعود هذا الاختلاف إلى تباين السلوك الاجتماعي في الإنفاق لدى الذكور والإناث العزّاب. وكما موضح في الشكلين ذواتي الرقمين (٣ و٤) فإن شكل منحنى دورة الاستهلاك للفئات العمرية هو محدّب، وأن أعلى نقطة (وهي نقطة المعظمة) هي عند الفئة العمرية (٣٦ ـ ٤٠)، مع ملاحظة أن هناك قطعاً في السلسلة للذكور العزّاب من الفئة العمرية أكثر من ٤٠ سنة لخلوّ العيِّنة المدروسة من هذه الفئة.

وفي الشكل الرقم (٣) الذي يوضح دورة الاستهلاك حسب الفئات العمرية لمواطني محافظة بغداد ونظيره نسبة الاستهلاك من الدخل الفردي للذكور العزّاب يتبين أن أدنى نقطة له هو الفئة العمرية ٢٦ ـ ٣٠ حيث بلغ الإنفاق الاستهلاكي ٨٠ بالمئة من الدخل الفردي. وبذلك فقد جاء المنحنى شاذاً عن بقية المنحنيات المدروسة، حيث إن الشاب الأعزب الذكر بالفئة العمرية ١٨ ـ ٢٥ لديه شرَهٌ استهلاكي ويحاول تقليد الموضة، وتأثير العولمة والتقدم التكنولوجي يدفعه إلى زيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي لها.

الشكل الرقم (٣)

دورة الاستهلاك حسب الفئات العمرية لمواطني محافظة بغداد ونظيره نسبة الاستهلاك من الدخل الفردي للذكور العزّاب

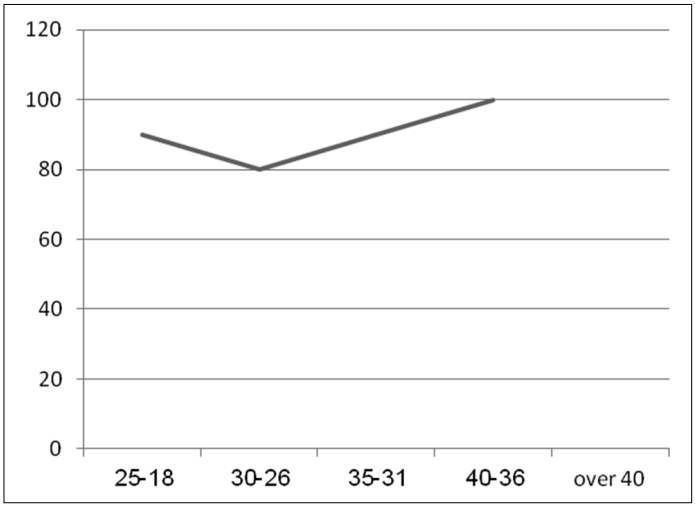

الشكل الرقم (٤)

دورة الاستهلاك حسب الفئات العمرية لمواطني محافظة بغداد ونظيره

نسبة الاستهلاك من الدخل الفردي للعزّاب من الإناث

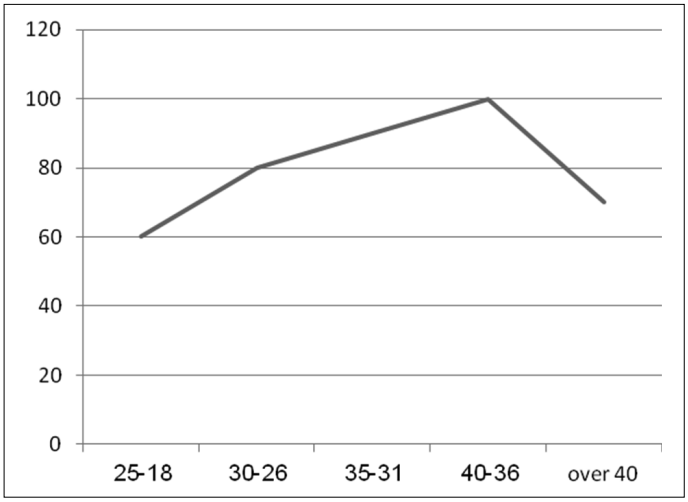

أما الشكل الرقم (٥) الذي يبيّن دورة الاستهلاك حسب الفئات العمرية لمواطني محافظة بغداد ونظيره نسبة الاستهلاك من الدخل الفردي للمتزوجين، فيكشف أن المنحنى أيضاً منحنى محدّب، ولكن كان هناك نقطتان للمعظمة (الفئتين العمريتين ٣١ ـ ٣٥ و٣٦ ـ ٤٠)؛ وبذلك تكون الدالَّة هنا خطاً مستقيماً ويمكن تجزئة المنحنى إلى ثلاثة أجزاء: **الأول**، منحنى متصاعد في نسبة الإنفاق الاستهلاكي مع زيادة الفئات العمرية، وهذا ينطبق مع روح النظرية الاقتصادية نتيجة زيادة الحاجات الاجتماعية لتكوين أسرة، وبذلك يرتفع الإنفاق الاستهلاكي مع زيادة العمر والدخل أيضاً ويصل نقطة المعظمة كما أشرنا سابقاً في المرحلة **الثانية** من المنحنى. أما المرحلة **الثالثة** فهي بداية انخفاض المنحنى الذي يمثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للمواطن عند بلوغه الأربعين فما فوق من العمر؛ وهذا يعود إلى الاستقرار العائلي فضلاً عن ارتفاع دخله عن الفئات العمرية السابقة وكما موضح في الجدول الرقم (٢).

٤ ـ المطلب الرابع: تقدير دالَّة الاستهلاك الكلية للمستهلك في محافظة بغداد

لما كانت النتائج التي تم التوصل إليها في المطلب الأول تشير إلى أن سلوك المستهلك العراقي في محافظة بغداد يتسم بالسلوك الرشيد، فإن العوامل الأخرى التي تم قياسها سيتم استبعادها من النموذج المقدر لدالَّة الاستهلاك الكلية، ونختار نموذج كينز لدالَّة الاستهلاك التي تشير إلى أن الاستهلاك دالَّة للدخل، معتمدين على البيانات المقطعية لدخول الفرد العراقي الساكن في محافظة بغداد لعام ٢٠١١ واستهلاكه وفق الاستبانة التي تم الإشارة إليها مسبقاً. إن البيانات المجمعة عن الاستهلاك موضحة بالجدول الرقم (٣).

الشكل الرقم (٥)

دورة الاستهلاك حسب الفئات العمرية لمواطني محافظة بغداد

ونظيره نسبة الاستهلاك من الدخل الفردي للمتزوجين

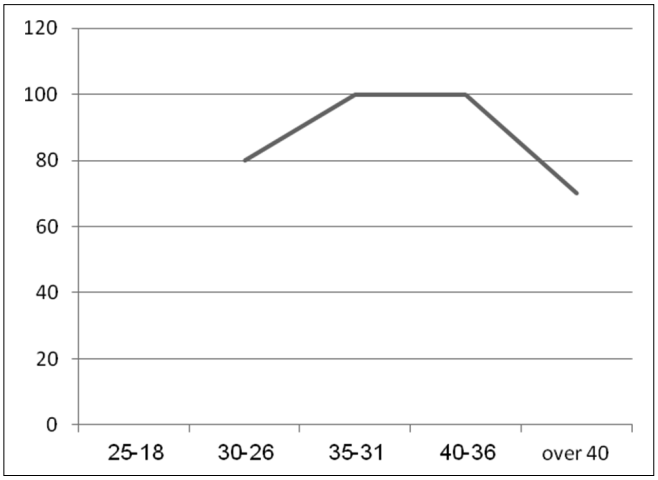

$$C = Co + eY$$

تم تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS وكانت المعادلة التقديرية هي المعادلة الأسّية وفق الصيغة التالية حيث كانت أكثر النماذج المختبرة معنوية:

$$Y\hat{} = (b_0)\ X_i^{(b1)}$$

$$Y\hat{} = (1.796)\ X_i^{(0.886)}$$

$$SE\ (1.74)\ (0.077)$$

$$T_{(b1)} = 11.545$$

$$T_{(b0)} = 0.762$$

$$R^2 = 0.992$$

$$F = 88.12$$

من النتائج التقديرية لمعادلة الاستهلاك يتبين ما يلي:

أ ـ النتائج الإحصائية

ـ بما أن قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية ٥ بالمئة ودرجة حرية (٩ ـ ٢) هي أقل من مثيلتها المحتسبة عليه للمتغير (b_1) فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة؛ أي أن الميل الحدي للدالّة

معنوي. أما بالنسبة إلى (b_0) فإن (t) الجدولية عند مستوى معنوية ٥ بالمئة ودرجة حرية (٢ ـ ٩) هي أكبر من مثيلتها المحتسبة؛ فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي بمعنى آخر، إن معامل التقاطع غير معنوي، ما يشير إلى أن حد الكفاف يساوي الصفر وهو أن دالَّة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل، وهو يشير إلى أن المواطن لا يملك ما يسد رمقه عندما يكون الدخل صفراً، لذلك فإن استهلاكه يساوي الصفر عندما يساوي دخله الصفر.

ـ إن (R^2) تشير إلى ان ٩٩,٢ بالمئة من أخطاء المتغير التابع (Yi) تم تشخيصها بواسطة المتغير المستقل (Xi)، أو بعبارة أخرى إن ٩٩,٢ بالمئة من التغيرات التي تحصل في الاستهلاك موضوع البحث تعود إلى التغير في الدخل.

ـ إن اختبار (F) يشير إلى وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛ إذ إنه عند مقارنة النتيجة التي تم الحصول عليها مع قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية ٥ بالمئة و١ بالمئة ودرجة حرية (٩ ـ ٢) يتضح قبول الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة بين المتغيرين ورفض فرضية العدم.

ب ـ التفسير الاقتصادي للنتائج المقدرة

ـ من العلاقة المقدرة لمعادلة الاستهلاك يتبين لنا أن العلاقة أسّية موجبة بين الدخل والاستهلاك بمعنى أنه عند زيادة الدخل بوحدة واحدة يزداد الاستهلاك بمقدار ٠,٨٨٦.

ـ إن المعامل (b1) يمثل الميل الحدّي للاستهلاك ونتيجة التقدير لهذا المعامل اتضح أنه مساوٍ ٠,٨٨٦. إن منطوق النظرية الاقتصادية يشير إلى أن الميل الحدّي للاستهلاك يقع ضمن المدى التالي: $1 \geq mp \geq 0$ ويُعَد الميل الحدّي للاستهلاك كبيراً جداً ومقارباً للحد الأعلى.

ـ إن الزيادة في الاستهلاك تساوي ٨٨,٦ بالمئة من الزيادة في الدخل، وتُعَد هذه النسبة كبيرة جداً بالمقارنة مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن الميل الحدي للاستهلاك يقع بين ٥٠ ـ ٧٠ بالمئة من الدخل، وهو ما يشير إلى الشرَه الاستهلاكي لدى العراقيين والذي يحتاج إلى مدة كبيرة من أجل استقراره بسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق في السنوات العشرين السابقة من حصار اقتصادي استمر لمدة ثلاث عشرة سنة أتت على الأخضر واليابس ومن ثم الانفتاح الاقتصادي؛ أو ربما يعود السبب إلى انخفاض الدخل الفردي بحيث ينفق معظم دخله لإشباع حاجاته عن طريق الإنفاق الاستهلاكي أو بسبب التضخم العالي في العراق وارتفاع أسعار السلع بحيث يتم إنفاق ٨٨,٦ بالمئة من الدخل على الاستهلاك.

ـ ولما كان الدخل يساوي الاستهلاك + الادخار؛ أي:

$$Y = C + S$$

S: تمثل الادخار

$$1 = C + S$$

$$1 = 0{,}886 + S$$

$$S = 0.114$$

وتُعَد كمية الادخار ضئيلة جداً، إذ إن هذه النسبة لا تستطيع أن توفر المبالغ اللازمة للاستثمار وفق النظرية الاقتصادية، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة قدرها ١١ بالمئة من الدخل للادخار، وهو ما يشير إلى أن الاستثمار يعتمد مباشرة على الإنفاق الحكومي.

ـ يتضح من شكل الدالّة المقدرة والبيانات الإحصائية أن الثابت الرأسي يمثل صفراً، ما يشير إلى عدم وجود حد للكفاف وهو يمثل كمية الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً؛ بمعنى أن الاستهلاك يساوي صفراً عندما يكون الدخل صفراً وهذا يشير إلى انعدام المدخرات لدى أفراد العيِّنة المدروسة، فضلاً عن عدم توفير الإعانات الاجتماعية لأفراد المجتمع (العاطلين من العمل والعجزة وذوي الحاجات الخاصة) والتي تؤمِّن رواتب الخدمة الاجتماعية التي تعينهم على الاستهلاك في حد الكفاف.

ـ إن أي مجتمع يكون حد الكفاف فيه صفراً، بمعنى أن الدالَّة تبدأ من نقطة الأصل (وبالرجوع إلى البيانات الحقيقية للعيِّنة المدروسة التي تشير إلى أن الفئات الدخْلية الأربع الأولى فيها y=c) فهذا يسلط الضوء على حالة الاقتصاد العراقي الذي يحتاج إلى الكثير من الخطط التي تعمل على رفع حد الكفاف من الصفر إلى كمية موجبة، كما أنها تحتاج إلى الكثير من الوقت إلى إعادة الاستثمار التلقائي في الاقتصاد العراقي بعد أن تم تدميره نتيجة الاحتلال ونهب مكوِّنات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي يوفر فرص العمل لكثير من أفراد المجتمع وخصوصاً في بغداد، ما يرفع الدخل لدى الأفراد.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج التي تم الحصول عليها نوصي بما يلي:

١ ـ لأن المنهجية المتَّبعة في البحث جاءت نتائجها منسجمة علمياً مع الدراسات النظرية، فلِذا يمكن اعتمادها لتحديد دالَّة الاستهلاك الكلية لمجتمع العراق ككل وتحديد العوامل الأخرى التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي وتعميم نتائجها.

٢ ـ على الدولة أن تسعى جاهدة إلى تكوين الثابت الرأسي لدالَّة الاستهلاك الكلية وتعمل على رفع حد الكفاف من الصفر إلى كمية موجبة، وهو ما يحتاج إلى الكثير من الخطط الاقتصادية التي تعمل على رفع حد الكفاف من الصفر إلى كمية موجبة. كما يجب اختصار الزمن إلى إعادة الاستثمار التلقائي في الاقتصاد العراقي بعد أن تم تدميره نتيجة الاحتلال ونهب المكوِّنات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي والذي كان يوفر فرص العمل لكثير من أفراد المجتمع، وخصوصاً في بغداد، ما يرفع الدخل الفردي.

٣ ـ على الدولة أن تسعى إلى أن يكون لدى المستهلك العراقي مدخرات وأن يصحح المعادلة بين الميل الحدّي للاستهلاك والميل الحدي للادخار بما يرفع الثابت الرأسي من جهة، ولتوفير الاستثمارات في العراق من القطاع الخاص بجانب الإنفاق الحكومي، وهو ما يعيد التوازن إلى الاقتصاد العراقي بما

ينسجم مع النظرية الاقتصادية من جهة ثانية. إن هذه الحالة تشكلت في العراق نتيجة الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليه لمدة ثلاث عشرة سنة بحيث أدى إلى أن يكون الادِّخار سالباً؛ وعليه، يجب على الدولة تعويض هذا النقص إما بزيادة الأجور حتى يتشكل الادخار، أو بخفض أسعار السلع والخدمات وتقديم الدعم للسلع الأساسية والضرورية لتقليل كمية الإنفاق الاستهلاكي وليرتفع نظيره الادخار، وأخيراً زيادة الاستثمارات بما يوفر فرص العمل والقضاء على البطالة لدفع الاقتصاد العراقي للنمو.

٤ ـ على الشركات والمؤسسات التسويقية أن تراعي جانب سعر السلعة ومدى ملاءمته لدخل المستهلك وموازنة ذلك مع الخصائص الفنية له لكي تتمكن من استثارة ميول المستهلك العراقي التي يغلب عليها سمة العقلانية.

٥ ـ على الدولة أن تسعى إلى رفع أجور الفئات الدخْلية من ٢٥٠ ألفاً ولغاية المليون وذلك لجعل الادخار كمية موجبة بدلاً من الصفر من أجل التوازن الاقتصادي ومن ثم توفير الاستثمارات الخاصة المعادلة للادخار بما يدفع الاقتصاد العراقي نحو النمو.

٦ ـ ينبغي على الدولة مراعاة التباين في الخصائص الشخصية والاجتماعية في تقسيم الفئات الدخْلية فتمنح المتزوجين مخصصات زوجية/ وأطفال مجزية وخصوصاً لأصحاب الدخول القليلة من أجل إشباع حاجاتهم الاستهلاكية وتوفير الادخار لهذه الفئات.

٧ ـ قيام الدولة بتوفير السلع المعمرة الاستهلاكية بما يشجع على الاستهلاك وبشروط مرضية لكلا الطرفين لإشباع حاجاتهم ولمواكبة التطور وعدم تآكل المدخرات السائلة بهذه السلع.

٨ ـ قيام الباحثين بدراسة أسباب قوة ميول المستهلك وتوقعاته في سلوك المستهلك وتأثيرها وقياسها بما ينسجم مع محافظات العراق ككل.

٩ ـ إجراء دراسات على العاطلين من العمل وما يشكلونه من نسبة في المجتمع وترتيب أولوياتهم للاستهلاك.

١٠ ـ قيام الدولة بصرف أجور الرعاية الاجتماعية للعاطلين من العمل بما يؤدي إلى ارتفاع حد الكفاف والانتقال به من مرتبة الصفر إلى كمية موجبة.

١١ ـ لمّا كان الميل الحدي للادخار يساوي ١١ ,٠، أي أن كل زيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة في الادخار قدرها ١١ بالمئة وهي نسبة قليلة لبلد يسعى إلى انتهاج التنمية الاقتصادية، لذا فإن من واجب الدولة إعداد السياسات والخطط الاقتصادية لرفع مستوى الدخل لدى المواطن العراقي لزيادة نسبة الادخار لديها أسوة بسائر بلدان العالم، مع ملاحظة أن الطبقات الفقيرة في العراق تحتاج إلى دعم أكبر للنهوض بهذه الطبقات ورفع مستوى دخلها لتوسيع مساحة الطبقة الاجتماعية الوسطى التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية في المجتمع وقيادة التحضر فيه.

المراجع

أحمد، رفاه شهاب. **النظرية الاقتصادية الكلية: مقدمة رياضية**. عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠١٤.

البكري، ثامر. **التسويق الحديث**. بغداد: دار اليازوري العلمية، ١٩٨٦.

الحيالي، طالب حسن نجم. **مقدمة في القياس الاقتصادي**. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، وجامعة الموصل، ١٩٩١.

شهاب، سعد عجيل وهيثم طه يوسف. في: **مجلة تكريت للعلوم الإداريـة والاقتصادية** (جامعة تكريت ـ كلية الإدارة والاقتصاد)، السنة ٥، العدد ١٣، ٢٠٠٩.

الدباغ، عباس حسين. **مبادئ الاقتصاد الكلي**. تعز: جامعة تعز، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٠.

صالح، مظهر محمد. «ثروة العراق المالية: بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية.» البنك المركزي العراقي (المنشورات): نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

العاني، عصام محمد صالح. «دوافع الشراء لدى المستهلك العراقي: دراسة استطلاعية في كلية الرافدين الجامعة.» **مجلة كلية الرافدين الجامعة**: ٢٠٠١.

العلاق، مهدي محسن ونجلاء علي مراد. «اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق لسنة ٢٠٠٧.» الجهاز المركزي للإحصاء، البحوث والدراسات (وزارة التخطيط ـ العراق): نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

المؤذن، محمد. **مبادىء التسويق**. عمّان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

Friedman, Milton. *A Theory of the Consumption Function*. New York: Princeton University Press, 1957. Chs. 1-3.

Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment Interest and Money Harcourt*. New York: Brace and Company, 1939.

Koutsoyiannis, A. *Theory of Econometric*. 2nd ed. London: Macmillan, 1977.

Murray, Michael p. *Econometrics: A Modern Introduction*. New York: Addison Wesley, 2006.